

العطف في العربية بين التّأصيل البلاغي القديم والتّصوّر الوظيفي الحديث

The conjunction in Arabic (the structure and the function)

سليم رواق¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

salim.rouag@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/10/05 القبول 2021/11/15 النشر على الخط 2022/06/05

Received 05/10/2020 Accepted 15/11/2021 Published online 05/06/2022

ملخص:

يشكّل العطف موضوعاً من الموضوعات التي عالجتها جلّ الدّراسات اللّغوية (القديمة والحديثة) من زوايا نظر متعدّدة، ولتحقيق تصوّر متكامل حوله يتوجّب معرفة الزاوية التي ركّزت عليها كلّ دراسة من هذه الدّراسات، وقد حاول هذا البحث الموسوم بـ (العطف في العربية بين التّأصيل البلاغي القديم والتّصوّر الوظيفي الحديث) تلمّس مختلف الفروقات بين درسين أحدهما قديم يتمثّل في الدّرس اللّغوي العربي القديم (البلاغي تخصيصاً) والآخر يمثّل أحدث ما توصّل إليه الدّرس اللّساني الحديث متمثلاً في نظرية النّحو الوظيفي، وذلك بالتركيز على أهمّ أوجه الاتّفاق وأوجه الاختلاف بين الدّرسين، أملاً في تحقيق دراسة مكتملة لهذا الموضوع قد تسعفنا نحو تحقيق فهم أفضل له في العربية.

الكلمات المفتاحية: العطف، البنية، الوظيفة، النّحو، الدلالة، التناظر، الذيل، البؤرة، الفاعل.

Abstract:

Conjunction is a theme that has been treated by most language studies (in the past and in the present) from different points of view. And to have a complete idea about this theme, we must know on which angle each grammar has focused. This research, entitled : (The conjunction in Arabic (the structure and the function), practical study of chapter 29 'Tabaraka' of the holy Koran), tries to spot the nuances between two studies: one, made by the Arab grammarians in the past and the other represents the latest linguistic approaches to the theory of functional grammar, focusing on two aspects: structure and function, and hoping to complete a comprehensive study of this theme that may lead us to a better understanding of this topic in the Arabic language.

Keywords: Conjunction, Structure, Function, Grammar, Meaning, Symmetry, Tail, Focal, Agent or Subject.

1. مقدمة:

إنّ المتتبع لمسار الدرس اللغوي في تراثنا العربي القديم، وفي تناوله للبحوث والدراسات اللغوية التي كثيرا ما اقترنت بنصّ القرآن الكريم، سيجد وجهة ومنهجية تختلف في التعقيد والتأصيل عن تلك النظريات والدراسات اللسانية الحديثة، التي لها هي الأخرى مناهجها النظرية والتحليلية في تناولها لمختلف الظواهر اللغوية، وذلك وفق معايير وخلفيات فكرية معيّنة، وإنّ من تلك الظواهر اللغوية التي أصّل لها علماء العربية القدامى على اختلاف مشارهم، (من نحويين وبلاغيين وأصوليين)، والتي نظّر لها اللغويون المحدثون من خلال تلك التصورات وتحليلات اللغوية التي تبوّها من مناهج ونظريات لسانية مختلفة، ظاهرة العطف في العربية وبناء على هذا المنطلق، فالتساؤل الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه هو: كيف نظر علماءنا القدامى -البلاغيون تخصيصا- إلى موضوع العطف وفق المنهجية التي أصّلوا بها لمختلف العلوم؟ وبالمقابل من ذلك ما هي المبادئ والأسس النظرية الجديدة التي قدّمها الاتجاه اللساني الحديث -نظرية النحو الوظيفي تخصيصا- حول الموضوع نفسه؟؟.

للإجابة عن هذا الطرح لابدّ أولا من تحديد ماهية هذه الظاهرة اللغوية التي يتمحور حولها هذا البحث، وذلك من خلال تحديد المعنى المعجمي وكذا الاصطلاحي لظاهرة العطف في العربية.

2. مفهوم العطف في العربية

1.2. المعنى المعجمي لكلمة العطف

إنّ المتتبع للمعاجم العربية في عرضها لكلمة "العطف" يجدها مقسّمة إلى ثلاث مجموعات:

- أ. المجموعة الأولى: الثني، الحني، الانحناء، الطي، اللوي، الميل، الإمالة، العوج، العرج، اللفت، الحقف، العكف، العسف، الغصف، الأود، التقويس، الزوغ، العواء، الاعتواء، الانصراف، التعوّل، الرجوع، الرده، العدل، العدول.
- ب. المجموعة الثانية: الحذب، الحنان، الحنوّ، التحوّب، الرأفة، الرأم، الرّحمة، الشّفقة، الإشفاق.
- ج. المجموعة الثالثة: الحمل، الكر¹.

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض هذه المجموعات الثلاث هو أنّها تدور على معنى عام هو الميل والثني إلى ناحية، وأنّ هذا الميل قد يكون ماديا كما في المجموعة الأولى، وقد يكون معنويا مجازيا ناتجا من شعور اجتماعي، أو سلوك غريزي كما في المجموعة الثانية، ويلاحظ أنّ ما في المجموعة الثالثة من معنى الحمل والكرّ في القتال يلتقي من مجال دلالي بمعنى المل والثني. وينبغي ألاّ يتوهّم وجود ترادف تامّ بين معاني الألفاظ الواردة في المجموعات الثلاث، أو بينها وبين مادة (العطف): فهذه المعاني لا تلتقي إلا في مجال دلالي مشترك، ثمّ يستقلّ كل منها بمجاله الخاصّ خارج مجال التداخل الدلالي². ومن استعمالات العرب لكلمة (العطف) على معنى المجموعة الأولى قول حميد بن ثور الهلالي:

فلما التقى الصّفان كان تطارد *** وطقن به أفواه معطوفة نجل.

¹ مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط1، 1999، ص 14.

² مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط1، 1999، ص 15.

وقول لبيد في معلقته:

زجلا كأن نجاج توضع فوقها *** وظباء و جرة عطفاً أرامها.

ومن استعمالهم إياها على معنى المجموعة الثانية:

قول أبي التشناس النهشلي:

إذا المرء لم يسرح سواما ولم يرح *** سواما و لم تعطف عليه أقـاربه.

فللموت خير للفتى من قـوده *** فقيرا و من مولى يدبّ عقـاربه.

وعلى معنى المجموعة الثالثة:

قول يشامة بن خزن النهشلي:

لو كان في الألف منا واحد فدعوا *** من عاطف خالهم إياه يعنوننا.

ولم ترد مادة (عطف) في القرآن الكريم إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: "ثاني عطفه ليضللّ عن سبيل الله" [سورة الحج الآية:9]، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال "هو النضر بن الحارث، لوى عنقه مرحا وتعظّما"، وفسرها الفراء بمعنى: معرضا عن الذكر، وقال مجاهد وقتادة: "لاويا عنقه كفرا" وقال المبرد: العطف ما ينثني من العنق وقال المفضل: العطف=الجانِب. ويتضح أنّ في تفسير العطف أو العطف في الآية التّجاهين: اتّجاهها يجعلها في معنى المجموعة الأولى، واتّجاهها آخر يجعلها في المجموعة الثانية¹.

ويتبيّن من هذا العرض أنّ المجال الدلالي الذي تدور فيه كلمة (العطف) هو الثّني والميل والرّجوع، وهذا هو المعنى الذي أراده النّحاة المتقدّمون حين اختاروا كلمة(العطف) كي تكون مصطلحا يطلق على هذا الباب، فحين يقال: الواو حرف عطف في مثال: (جاء زيد وعمرو)، فهذا يعني أنّ الواو تثني وتميل وترجع عمروا على زيد، فيجري على عمرو ما جرى على زيد من حكم معنوي، هو إسناد الجيء إليه، وحكم إعرابي ترتيبا على هذا الإسناد، هو الرّفْع، وعلى هذا يفترض أنّ العطف يعني: إرجاع الثّاني إلى الأوّل في الحكم والإعراب.²

2.2. المعنى المعجمي لكلمة "النسق"

نسق الشّيء ينسقه نسقا، من باب نصر فالنّسق (بسكون السّين) هو المرجع، أمّا النّسق (بفتحها) فهو اسم المرجع لمعنى اسم المفعول منسوق واسم المرجع النّسق هو المتداول في كتب النّحو مصطلحا على هذا الباب. والمتّبع للمعاجم العربية في إيرادها لكلمة النّسق يجد المعاني الآتية:

- النّظام والانتظام وحسن التّركيب: لسان العرب: النّسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء. نسق الشّيء ينسقه نسقا: نظمه على السّواء³.
- أساس البلاغة: نسق الدّر وغيره، ودّر منسوق ونسق، جاء كلامه على نسق نظام¹.

¹ المرجع نفسه ص ص 16، 17.

² مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط1، 1999، ص 16.

³ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مادة نسق، ص 86، دار صادر، بيروت، د ط.

- الاستواء: لسان العرب: ثغر نسق: إذا كانت الأسنان مستوية.
- العطف: لسان العرب: التّسق: العطف على الأول، والفعل كالفعل، نسقت الكلام نسقا، عطفت بعضه على بعض.
- المتابعة والمواترة: لسان العرب: روي عن عمر- رضي الله عنه- أنه قال: "ناسقوا بين الحجّ والعمرة" قال شمر: معنى ناسقوا تابعوا وواتروا: يقال: ناسق بين الأمرين: أي: تابع بينهما... ويقال: نسقت بين الشئيين وناسقت.
- أساس البلاغة: قام القوم نسقا"².

3.2. عطف التّسق في الاصطلاح التّحوي:

بنى النّحاة مباحث عطف التّسق على أساس أنّه قسم من أقسام التّوابع الخمسة، وهي نظرة تعتمد في المقام الأول على قرينة لفظية بحتة، هي المطابقة في العلامة الإعرابية، فنتج من هذا أنّهم حشدوا عشر أدوات مختلفة الدلالات في باب واحد، لمجرّد أنّ ما بعد كلّ أداة منها يطابق ما قبلها في العلامة الإعرابية، وحين أرادوا أن يضعوا حدّا مانعا لعطف التّسق كان حتما عليهم أن يذكروا في ذلك الحدّ ما يشير إلى التّبعية، ثمّ يحرصوا من بعد هذا على الإتيان بما يمنع أيّا من التّوابع الأربعة الأخرى من الدّخول فيه"³. ومن تعريفات النّحاة لعطف النسق:

الرّماني: تبع للأول على طريقة الشّرّكة"⁴.

ابن الحاجب: "تابع مقصود بالنّسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"⁵.

ابن عصفور: "حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسّط حرف بينهما من الحروف الموضوعية لذلك"⁶.

ابن مالك (في ألفيته): تال بحرف متبع. ابن مالك أيضا (في التّسهيل): المجمعول تابعا بأحد حروفه"⁷.

الرّضوي: تابع يتوسّط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة"⁸.

ابن عقيل: "التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها"⁹.

¹ التّمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط 1، 1998، ج 2، مادة، نسق، ص 266.

² المرجع نفسه، ص 266.

³ مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشّرّكة المصرية العالمية للنّشر، القاهرة ط 1، 1999، ص 24.

⁴ الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، الحدود في التّحو، المؤسسة العامة للصحافة والطّباعة، د ط، 1969. ج، ص 39.

⁵ رضويّ الدّين محمّد بن الحسن الأسترباذي، شرح الكافية لابن الحاجب، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ط 2 1996. ج 1، ص 331.

⁶ ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الأندلسي، المقرّب، سلسلة إحياء التّراث الإسلاميّ بغداد ج 1، ص 229.

⁷ ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 184.

⁸ الرّضويّ، شرح الكافية، ج 1، ص 318.

⁹ ابن عقيل، بماء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، د ط، 2009، ج 3، ص 165.

3. العطف عند البلاغيين

إذا كان التحوي يبحث في الكلام العربي من جهة إعراب مفرداته وجمله، وما يجب في تركيب الجمل البسيطة والمركبة كجمل الشرط، وما يجوز فيها من تقديم أو تأخير، وما يجوز في الكلام من ذكر أو حذف أو نيابة، مع تحديد أصول المعاني التي تدلّ عليها صيغ الأسماء والأفعال ومشتقاتها ومتعلقات الفعل، وأصول المعاني التي تدلّ عليها حروف المعاني، وإذا كان الصّرفي يبحث في الكلمة العربية من جهة بنائها وضوابطه في اللسان العربي، وفي المعاني الأصول التي وضعت صيغ الكلمات للدلالة عليها، ويشارك التّحوي الصّرفي في بعض ما هو مختصّ به، وقد يشارك الصّرفي التّحوي في بعض مسائله الخاصة به.

فإنّ عالم البلاغة يوجّه اهتمامه حول المعاني التي تدلّ عليها صيغ الكلمات، وأصول التّراكيب وفروعها، وللمعاني التي يدلّ عليها التّقديم والتّأخير في مواضع الكلمات عمّا هو الأصل في التّراكيب، وللمعاني التي يدلّ عليها الذكر والحذف والاقتصار، ووضع نوع من الكلام بدل نوع آخر، كظاهر بدل مضمّر ومضمّر بدل ظاهر واسم موصول بدل اسم جنس، أو اسم علم، وغير ذلك ممّا فيه دلالة على معنى يمكن بحسب الاستعمال العربي أن يدلّ به عليه، ممّا قصد به بلغاء أهل اللسان الدلالة به عليه¹.

وقد وجّه علماء البلاغة اهتمامهم لهذه الأمور ضمن أمور أخرى احتفلوا بها بغية إرساء المنهج الأمثل للنّاطق العربي، والذي من خلاله يصبح مؤهلاً للارتقاء في إنشاء وارتجال الكلام الفصيح البليغ الرّاقى بعناصره الأدبية، وحتى تحقّق الفصاحة والبلاغة والانضباط مع أساليب اللسان العربي، في الذكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، والإظهار والإضمار، واختيار نوع دون غيره من أنواع الكلام، وانتقاء المفردات بعناية، وتجويد التّراكيب وتحسينها، وتصنيف الكلمات والجمل بدقّة، لتبلغ المبلغ المطلوب من التأثير في الذين يتلقّون كلامه، مع دلالاته على ما يريد من معان بحسب قواعد دلالاتها الصّريحة أو الضمنية أو اللزومية، حتى مستوى الإشارة والرمزية². ومن هذا نشأ عند البلاغيين ما يسمّى بعلم المعاني، ويدور هذا العلم حول تحليل الجملة المفيدة إلى عناصرها، والبحث في أحوال كلّ عنصر منها في اللسان العربي، ومواقع ذكره وحذفه، وتقديمه وتأخيره ومواقع التعريف والتّنكير والإطلاق والتّقييد، والتّأكيد وعدمه، ومواقع القصر وعدمه وحول اقتران الجمل المفيدة ببعضها بعطف أو بغير عطف، ومواقع كلّ منها ومقتضياتها، وحول كون الجملة مساوية في ألفاظها لمعناها أو أقلّ منه، أو زائداً عليه، ونحو ذلك، ومن المباحث التي نركّز عليها بالدراسة من وجهة نظر البلاغة (العطف) وبالتّحديد عطف التّسقي، فكيف نظر البلاغيون إلى هذا المبحث وفق تلك المنهجية التي تميّزوا بها؟.

سنحاول في هذا العنصر (مفهوم العطف عند البلاغيين) أن نقتصر على ذكر أبرز أعلام هذا الاتجاه ونقصد بالتّحديد الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال ما تركه من كتب مصنّفة في هذا المجال.

1.3. العطف عند الجرجاني

إنّ المنظور الذي ناقش فيه الجرجاني مفهوم العطف ببعده البلاغي عاجله ضمن باب (الفصل والوصل) حيث يتمحور جهد الجرجاني في باب الفصل والوصل حول ما ينبغي أن يضع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والنجي بها

¹ عبد الرحمن حسن حنّكّه الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم بيروت، ط 1، 1996، ص 137

² المرجع السابق، ص 137، 138.

منشورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى " وقد وضع الجرجاني مجموعة من الأسس والمبادئ تضبط مفهوم العطف من المنظور البلاغي الذي ذهب إليه وأول هذه المبادئ والأسس:

2.3. في باب الوصل

الأساس النحوي: والمقصود به هو منطلق الجرجاني من مجموعة من القواعد والضوابط النحوية التي صاغها النحاة من أجل ضبط العطف وأحكامه (كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو بين التأكيد والمؤكد أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محل لها من الإعراب، وكذا تمييز النحاة بين عطف المفرد على المفرد وبين عطف الجملة على الجملة... إلخ، ويمكننا أن نتطرق لبعض هذه الضوابط التي اعتمدها الجرجاني في تبريره لمفهوم العطف وخصائصه من منظوره البلاغي الذي يتبناه والتي نذكر منها:

- **عطف المفرد على المفرد:** يرى الجرجاني أن فائدة العطف في المفرد هي "أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشرك في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب"¹؛ أي أن الحكم الإعرابي ينتقل إلى الثاني عن طريق الواو العاطفة، وعليه تبنى باقي الأحكام الإعرابية الأخرى كالنصب والجر... إلخ، مثال ذلك جاء زيد وعمرو، أكرمت زيدا وعليّ، مررت بزيد وعليّ.

- **عطف جملة على جملة:** يميّز الجرجاني في عطف جملة على جملة بين حالتين: الأولى "أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب"²، وإذا كانت كذلك فإنّ عطف جملة أخرى عليها لا إشكال فيه، لأنّ عطف الثانية على الأولى منزل منزلة عطف المفرد: "مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح"، فكلتا الجملتين صفة للتكرة، وقد انتقل الحكم الإعرابي إلى الثانية بواسطة الواو، أما الحالة الثانية فهي عطف جملة على أخرى لا محل لها من الإعراب مثال ذلك: زيد قائم وعليّ قاعد، يقوم الجرجاني بالتعليق على هذا المثال قائلاً: "لا سبيل لنا إلى ادعاء أنّ الواو أشركت الثانية في الإعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه"³.

من خلال ما تقدّم يمكن أن نستخلص أنّ شروط عطف جملة على أخرى من المنظور الذي ينطلق منه الجرجاني هي كالتالي:

- أن يكون حكمها حكم المفرد.
- أن يكون للأولى محلّ من الإعراب
- أن تنقل الواو إلى الثانية حكماً ووجب للأولى.

ومن هذا كلّه يمكن القول بأنّ الجرجاني ينطلق من عطف المفرد على المفرد كأصل ثابت يبنى عليه عطف الجملة على الجملة، خاصّة في العطف على الجملة التي لها محلّ من الإعراب، وما يبرّر ذلك في قوله: "وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتّى تكون واقعة موقع المفرد..."⁴

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001 ص 171.

² المرجع نفسه، ص 171.

³ المرجع السابق، ص 171.

⁴ المرجع نفسه، ص 175.

ومن خلال هذه القاعدة أو هذا الأصل الثابت الذي بنى عليه الجرجاني مفهوم العطف ببعده البلاغي توصل إلى استخلاص أحكام أخرى تخصّ العطف أو بالأحرى تخصّ باب الفصل والوصل والتي منها الأسماء الواصفة أو المؤكّدة لا تحتاج إلى رابط يربطها بموصوفها أو مؤكّدها، مثال ذلك قولك (جاءني زيد الطّريف) و(جاءني القوم كلّهم) فإنّ (الطّريف) و(كلّهم) ليسا غير زيد وغير القوم، فالأول صفة لزيد والثاني تأكيد للقوم لذا لم يحتاجا إلى رابط بينهما، أي بين الصّفة والموصوف...¹

إنّ ما يسري على المفرد من هذا الجانب هو ما يسري على الجمل، وذلك إذا كانت الجملة مؤكّدة للتي قبلها أو مبيّنة لها، وكانت إذا حصلت ليست شيئاً سواها، ويقدم الجرجاني المثال التالي لتوضيح ما يذهب إليه: قال الله تعالى: "لمّ ذلك الكتاب لا ريب فيه" [سورة البقرة الآية: 1] قوله: (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: (ذلك الكتاب) زيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"، والداعي إلى جعله خالياً من العاطف هو أنّه "لا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه".²

من خلال ما تقدّم أصبح جلياً أنّ الجرجاني كان ينظر إلى باب الفصل والوصل انطلاقاً من المفرد معمّماً أساسه هذا على باب الجمل -فصلاً ووصلاً- أمّا حين ينفلت في الجمل أو يخرج عطف جملتين من القاعدة الثابتة التي وضعها في المفرد فإنّه يجتهد لتبريره بمبدأ أو أساس غير نحوي، وهي المبادئ التي سنحاول التطرّق إليها كإحدى الرّكائز التي بنى عليها الجرجاني فهمه لباب العطف من الناحية البلاغية دائماً.

المبادئ المعنوية

- معنى الجمع : ينطلق الجرجاني في اقتراحه لهذا المبدأ وذلك من أجل تخرجه للعطف الحاصل بين جملتين لا محلّ للمعطوف عليها من الإعراب، والسبب في ذلك أنّه لما كان مبرّر العطف بين جملتين، هو وجود حكم مشترك بينهما، وتعذر تطبيق هذا المبدأ في هذه الحالة، يقترح الجرجاني البحث عن سبب أو علّة تبرّر العطف، وهو ما أطلق عليه اسم معنى الجمع، بحيث ضرب مثلاً موضحاً لهذا المبدأ المعنوي بقوله: (زيد قائم وعمرو قاعد) على أنّ مبرّر هذا العطف هو إمّا أنّ زيدا كائن بسبب من عمر، وإمّا أنّ زيدا وعمرا كالنظيرين والشريكين بحيث: "إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنّك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو ممّا يذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه لم يستقم فلو قلت: (خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول: بيت كذا) قلت: ما يضحك منه"³.

لابدّ إذن من داع يبرّر ذكر حال عمر مع حال زيد عطفاً، والظاهر من كلام الجرجاني أنّ السامع باعتباره أحد عناصر السياق وحاجته إلى معرفة حال الثاني بعد معرفة حال الأول، لاقتراضهما في ذهنه، مبرّر من مبررات العطف، وهذا ما يفهم من كلام الجرجاني عن كون زيد وعمرو كالشريكين والنظيرين.

¹ محمد خطابي، لسانيات النص-مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط 2، 2006، ص 101.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص 173.

³ المرجع السابق، ص 176.

- النّظير والشّبيه والتّقيض: هذا المبدأ في الحقيقة متّصل بالمبدأ الأول، وهو يتعلّق بما يسمّيه الجرجاني (الإخبار عن الأوّل وعن الثّاني) والضّابط الذي يجوّز العطف هنا هو أن يكون الخبران شبيهين أو نقيضين، أو نظيرين، والأمثلة التّالية توضّح ذلك:

زيد طويل القامة وعمرو شاعر.

زيد طويل القامة وعمرو قصير.

زيد شاعر وعمرو كاتب.

فالعطف في المثال الأوّل يتّصف بالشّدوذ وذلك قياساً على المبدأ أو القيد الموضوع سابقاً، لأنّ الخبرين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين، ولا شيء يبرّر العطف بين كون زيد طويل القامة وكون عمر شاعراً، والصّواب أن يؤتى لكلّ خبر بلفظه ومشاكل له، أي طول القامة وقصرها أو قول الشّعر وكتابة القصّة مثلاً¹.

- التّضام التّفسي والتّضام العقلي: إنّ هذا المبدأ يختلف عن المبادئ المعنوية السّابقة، وذلك كونه يهدف إلى تبرير العطف لا من الجهة المعنوية، وإنّما يتّجه به وجهة تداولية، ويرجع ذلك كون الجرجاني ينظر إلى الجملة أو إلى الخطاب ككلّ من زاوية التلقّي، أي من خلال علاقة المتلقّي بالخطاب (الجملة)، بحيث وحسب هذا المبدأ فإنّ مقبولة العطف لا تعود إلى أسباب معنوية، وإنّما ترجع إلى أسباب تداولية، ولتوضيح هذا المبدأ يضرب الجرجاني المثال التّالي: (عمرو قائم وزيد قاعد) فالشّخصان في ذهن المتلقّي لا يفترقان حتّى أنّه إذا عرف حال أحدهما تاق إلى معرفة حال الثّاني مثل أنّهما إذا كانا "أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة كانت الحال التي عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في التّفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك".² من أبرز سمات التّضام التّفسي أنّه يتميّز بالتّسبية، وذلك راجع إلى أنّ اقتران الأشخاص في ذهن المتلقّي، بعضها ببعض مختلف من متلقّ إلى آخر، وكذلك هو راجع إلى أنّ وجود شخصين أو مجموعة أشخاص تعدّ متضامّة بالتّسبة لمن يعرفهما ويعنيه حالهما فحسب، ولا يمكن أن تعتبر كذلك بالتّسبة لجميع النّاس، وبالمقابل من هذا المبدأ التّفسي وعلى التّقيض منه نجد أنّ مبدأ التّضامّ العقلي عام، وذلك كونه مرتبطاً بالوقائع (أو هو مرتبط بالمعاني كما اصطلاح عليها الجرجاني)، ولتوضيح هذه السّمة في التّضامّ العقلي نسوق الأمثلة التّالية:

: العلم حسن والجهل قبيح، العدل محمود والظلم مذموم، الاجتهاد حسن والكسل قبيح.

فإذا جئنا إلى المبرّر الدلالي للعطف من خلال هذه الأمثلة فإنّه يتمثّل في كون الخبر عن الثّاني مضاداً للخبر عن الأوّل، في حين نجد أنّ المبرّر التّداولي يتمثّل في كون الواقعتين متضامتين عقلياً بالتّسبة لجميع الأمم التي أسّست (حضارة معقّدة) نظاماً من القيم ناسبة إلى بعضها صفة الإيجاب وإلى الأخرى صفة السّلب لحتّ الأفراد على التّشبيث بالقيم الإيجابية، ونبذ السّلبية³.
بهذه الطّريقة في الوصف والتّحليل، وضع الجرجاني مبدأ عامّاً ناقش من خلاله موضوع العطف من الوجهة البلاغية، وقد لخص ذلك بقوله: "لا يتصوّر إشراك بين شيئين حتّى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه".¹

¹ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب المركز التّقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006، ص 101.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص 173.

³ محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب المركز التّقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006، ص 104.

يمكن أن نستخلص ممّا سبق أنّ العطف في المفرد وبين الجمل، فيما يذهب إليه الجرجاني لا يحكمه فقط مبدأ نحوي، وهو الإشارك في الحكم الإعرابي، وإمّا يتعدّى الأمر إلى مبادئ أخرى متنوّعة من نحو: معنى الجمع (الشّبيه، والنّظير، والنّقيض).

• التّضام التّفسي (وهو يختلف من شخص لآخر) وهو مبدأ يتميّز بالنّسبية.

• التّضام العقلي (وهو الذي يتعلّق بالوقائع) وهو مبدأ عام، على النّقيض من الأوّل.

ثمّ ينتقل الجرجاني إلى عرض مبادئ أخرى تخصّص العطف دائماً، ولكنها تختلف عن المبادئ المذكورة آنفاً من حيث ورود العطف في جمل أو مقامات تختلف عن تلك التي تمّ حصرها في المبادئ السابقة، ومن هذه المبادئ التي وضعها الجرجاني: قياس العطف على الشّروط والجزاء: اعتمد الجرجاني على هذا المبدأ، لتبرير ورود العطف في نوع من السياقات أقلّ ما يقال عنها بوصف الجرجاني، أمّا من القول الخاصّ الدّقيق، وفي هذا الباب يقول الجرجاني: "مما يقلّ نظر النّاس فيه من أمر العطف أنّه قد يأتي بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان، وهذا فنّ من القول خاصّ دقيق."² إنّ مقصود الجرجاني من هذا القول هو انتقال العطف من الرّبط بين الجملتين المتجاورتين إلى عطف جملتين مفصولتين عن بعضهما بكلام آخر، ولتوضيح هذا الضّرْب من العطف يورد الجرجاني البيتين التّاليين:

تولّوا بغتة فكأنّ بينا *** تهيبني ففاجأني اغتيالاً.

فكان مسير عيسهم ذميلاً *** وسير الدّمع إثرهم انهمالاً

كان المبدأ الذي اعتمده الجرجاني في تحليله لهذا النوع الثّاني من العطف وفق طريقتين: أوّلها قائمة في اعتمادها على الشّرح والطّريقة الثّانية قائمة على القياس (قياس العطف على الشّروط والجزاء).³

يبدو للقارئ في ظاهر الأمر أن العطف جار بين قول الشّاعر: (فكان مسير عيسهم ذميلاً) وجملة (ففاجأني اغتيالاً) ولكن في الحقيقة أنّ الجملة الأولى معطوفة على قوله: "تولّوا بغتة" والقرينة المعتمدة لدى الجرجاني والتي تمنع العطف الأوّل هي (كأن) التي تفيد التوهّم، وبناءً على ذلك فإن ما دخلت عليه أداة التشبيه هذه إمّا هو واقع في حيّز التوهّم، وقوله: "فكان مسير عيسهم ذميلاً"، إمّا هو على الحقيقة، ولذلك كما يرى الجرجاني امتنع أن تعطف هذه على تلك (أي التوهّم على الحقيقة)، والقرينة الثّانية التي قدّمها الجرجاني لتبرير امتناع هذا العطف إمّا هي قرينة منطقية، وذلك على اعتبار الجملة الدّاخلية في التوهّم مسبباً (فكأنّ بينا تهيبني) وجملة (تولّوا بغتة) سببها، وعلى هذا النحو يكون المعنى (تولّوا بغتة فتوهّمنا بينا تهيبني) ولاشكّ أنّ هذا التوهّم كان بسبب أن كان التولّي بغتة⁴، إضافة إلى هذا يرى الجرجاني أنّ العلاقة بين الشّطر الأوّل وبين الشّطر الثّاني من البيت الأوّل قويّة، بل تابعة لأنّ كلّاً منهما في حاجة إلى الآخر كي يستقيم المعنى.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص 188

² المرجع السابق، ص 189.

³ محمد خطاي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006، ص 105.

⁴ المرجع السابق، ص 188.

وإذا كانت العلاقة بين شطري البيت الأول سببية كما يرى الجرجاني فإنّ البيتين لا يشدّان عنه، دليل ذلك أنّ "الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة، وعلى الوجه الذي توهم من أجله أنّ البين تهيئه مستدعيا بكاءه وموجبا أن ينهمل دمه، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلاّ ليذكر هملان الدمع وأن يوفّق بينهما..."¹

وبعد أن برهن الجرجاني على ترابط المعنى في الشّطرين الأوّل والثّاني، واتّصال البيت الثّاني بالأوّل، دلّ على تماسك النّصّ كلّّه، باعتبار أنّ المعطوف عليه ليس هو الشّطر الأوّل من البيت الثّاني فحسب وإمّا البيت كلّّه، وفي مثل هذا العطف يصدق قوله: "إنّ أمر العطف إذن موضوع على أنّك تعطف تارة جملة على جملة، وتعتمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضها على بعض، ثمّ تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"².

كلّ ما تقدّم ذكره إمّا يعدّ في إطار الإجراء الأوّل الذي اعتمده الجرجاني القائم على طريقة الشّرح والتّحليل. فلنتقل الآن إلى الإجراء أو المبدأ الثّاني الذي اعتمده الجرجاني في هذا النوع من العطف وهو قياس العطف على الشّروط، ينطلق الجرجاني في هذا الإجراء بضرب أمثلة من القرآن الكريم بقوله: "ينبغي أن يجعل ما يصنع في الشّروط وجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به"³، و المثال الذي اعتمده الجرجاني من القرآن في قول تعالى: "ومن يكسب خطيئة أو إثما ثمّ يرم به بريئا فقد احتمل بهتاننا مبينا" [سورة النساء الآية: 1] فالشّاهد من هذه الآية هو أنّ الشّروط واقع في الجملتين معا المعطوفة و المعطوف عليها، لا في كل واحدة على الانفراد، و يوضّح الجرجاني ذلك بقوله: "لأنّنا إن قلنا في كلّ واحدة منهما على انفراد جعلناهما شرطين وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلاّ جزاء واحد"⁴.

هذا التّبرير الذي قدّمه الجرجاني نظر إليه من حيث القرينة النّحوية، أمّا من حيث القرينة المعنوية فيقدّم الجرجاني كذلك تدليلا بقوله: "أنّ الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلّق بإجابه بمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة، أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرّامي...."⁵

وبالجملة نقول إنّ الجرجاني قد قاس هذا النوع من العطف على الشّروط والجزاء ليظهر الطّبيعة المركّبة لعطف المجموع على المجموع، مع إظهار مدى احتياج وضرورة تلازم هذا إلى ذاك كي يتمّ الكلام، ويستقيم المعنى ويتّضح تماسك الجمل أو الخطاب ككلّ وذلك لا يحصل - كما اتّضح مسبقا - إلاّ بمراعاة التّركيب وتوقّف المعنى عليها"⁶.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص، 189.

² المرجع نفسه، ص 189.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001، ص، 190.

⁴ المرجع السابق، ص 190.

⁵ المرجع نفسه، ص 175

⁶ محمد خطابي، لسانيات النّص - مدخل إلى انسجام الخطاب- ص 106

4. العطف في نظرية النحو الوظيفي - عند أحمد المتوكل -

إنَّ التحوّلات السريعة التي شهدتها البحث اللساني لدى الغربيين قد تمخّض عنه ظهور نظريات واتجاهات لسانية ذات منطلقات وتوجهات فكرية مختلفة و التي من أبرزها الاتجاه الوظيفي الذي نظر في دراسته للغة نظرة تختلف عن سابقه، حيث أعطى الاهتمام الأكبر لوظائف المكونات داخل الجملة وربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها في سياق الاستعمال وكذا ربطها بالبيئة الاجتماعية والظروف المحيطة بها، ولعلّ أبرز ما أنجبه الاتجاه الوظيفي في دراسته للجانب التركيبي للغة نظرية النحو الوظيفي التي نقلها إلى اللغة العربية الباحث المغربي -أحمد المتوكل- وطبقها على مختلف الظواهر اللغوية والتي من بينها ظاهرة العطف الذي هو موضوع الدراسة، وقد خصّص هذا الفصل من أجل تبيان تلك المفاهيم والمصطلحات التي تبناها المتوكل من خلال عرضه لهذه النظرية وتحديدًا في دراسته لهذه الظاهرة (العطف).

1.4.1. مصطلحات ومفاهيم إجرائية وظيفية تتعلق بالعطف

قبل الشروع في الحديث عن أنماط العطف التي حددها المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي لابدّ من إعادة التذكير بمجموعة من المصطلحات الوظيفية الإجرائية التي هي على صلة مباشرة بباب العطف والتي نخصّها بالحديث على وجه التحديد (الحمل، المحمول، الحدّ، بالإضافة إلى الوظائف في مستوياتها الثلاث الأساسية (التركيبية، الدلالية، التداولية).

1.1.4. المحمول

يتمّ حصر مفهوم المحمول من المنظور العربي على المسند (الفعل-الخبر) "أما في النحو الوظيفي فالمحمول predicate دالّ على خاصية وعلاقة، ومقولته التركيبية (ف، عل)، (س، م)، (ص، فة)، (ظ، رف). إضافة إلى عدد من الحدود.¹"
نحو: قام زيد. المطالعة مفيدة. عمرو فرح.

"وعلى المحمول تبنى الجملة في النحو الوظيفي، إذ هو التواة التي لا يمكن حذفها (فعلي أو غير فعلي)، فالمحمول إذن يعدّ من أهمّ العناصر المكوّنة للجملة مع مجموعة من الحدود، وهو ينتمي من الناحية التركيبية إلى مقولة (فعل، اسم، صفة)

2.1.4. الحدود :

لقد أشار سيمون ديك إلى مفهوم الحدّ بقوله: "كلّ عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما؛ أي أنّ الحدّ بهذا المفهوم يمثّل الطّرف أو الذات التي تنفّذ الواقعة أو تستقبلها والواقعة إنّما تتحدّد دلالتها من طرف المحمول سواء كان هذا المحمول فعليًا أو غير فعلي، وتشكّل الحدود أهمية بالغة بالنسبة للواقعة.

3.1.4. الحمل

تحدّد البنية العامة للحمل في النحو الوظيفي بالترسيمة التالية:

حمول موضوع 1.....موضوع لاحق 1.....لاحق

"وعليه يكون الحمل ممثلًا له في النحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالم الواقع أم عالما من العوالم الممكنة). ويتكوّن الحمل من محمول سواء كان فعليًا أو غير فعلي، وعدد من الحدود التي تدلّ على الدّوات المشاركة في الواقعة"¹،

¹ ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، المغرب: دار الثقافة، ط1، 1986، ص 11.

2.4. الوظائف الأساسية في نظرية النحو الوظيفي (الدلالية، التركيبية، التداولية)

- تتمحور هذه المصطلحات الإجرائية المذكورة آنفا حول الوظائف الأساسية التي تؤدّيها في الجملة، وذلك وفق ما تؤسس له نظرية النحو الوظيفي، حيث تمّ تقسيمها إلى ثلاث مستويات: وظائف دلالية ووظائف تركيبية وأخرى تداولية.
- **الوظائف الدلالية:** وهي التي تقوم بعملية تحديد الأدوار التي تسند مهمّتها إلى حدود الحمل وذلك بالنسبة إلى الواقعة التي يدلّ عليها المحمول على اعتبار أنّ هذه الواقعة تدلّ على: (عمل، أو حدث، أو وضع، أو حالة).
 - **الوظائف التركيبية:** وتتمثّل بالأساس في الوظيفتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، أمّا الأولى فتضاف إلى الحدّ الذي يشكلّ المنظور الرئيسي، في حين نجد وظيفة المفعول تسند إلى الحدّ الذي يأخذ المنظور الثانوي.
 - **الوظائف التداولية:** وتتمثّل مهمّتها في احتواء تلك الحدود الخارجة عن الحمل (الجملة)، وهي تختلف عن الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، وتمثّلها وظيفة (المبتدأ، أو الذيل، أو المنادى) وهي وظائف ذات بعد استقلالي عن التّوة الأساسية للجملة (الحمل)، وبعبارة أخرى تستند الوظيفة التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة معيّنة.

وفيما يلي سنحاول عرض هذه الوظائف بشيء من التوضيح:

- **البؤرة:** حدّد مفهومها المتوكّل: "أنّها تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزاً في الجملة.
- **المحور:** تسند الوظيفة المحور إلى المكوّن الدالّ على ما يشكلّ (المحدّث عنه داخل الحمل).
- **المتبدأ:** وعرفه المتوكّل بأنه: "ما يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه وارداً".
- **الذّيل:** يمكن اعتبار البديل في اللّغة العربية هو المعادل الموضوعي لوظيفة الذّيل في النحو الوظيفي.
- **المنادى:** وعرفه المتوكّل بأنه: "وظيفة تسند إلى المكوّن الدالّ على الكائن المنادى في مقام معيّن".

3.4. القواعد والضوابط المحدّدة لعطف التّسق من المنظور الوظيفي

من بين الظواهر اللّغوية التي عكف الباحث المغربي أحمد المتوكّل على دراستها، موضوع أو ظاهرة (العطف) وفي إطار ذلك فقد حاول تتبع هذه الظاهرة في لغة من اللّغات من خلال الوقوف على المكوّنات التي يمكن أن يعطف بينها، وعلى القيود الدلالية والتركيبية والتداولية التي يخضع لها العطف بين هذه المكونات، ومحاولة المتوكّل هذه إنّما تهدف إلى إرساء هذه الدّراسة من خلال التطبيق الأمثل للقيود المتحكّمة في هذه الظاهرة داخل النحو.

وقد عرض الهولندي "سيمون ديك" في أبحاثه سنة 1980 وبالتحديد في الفصل التاسع للمبادئ العامّة التي يتمّ من خلالها التحليل المقترح لدّراسة ووصف ظاهرة العطف في النحو الوظيفي، وقد تمحور عرضه لهذه الظاهرة اللّغوية حول مجموعة من الضوابط يمكن حصرها فيما يلي: قاعدة العطف، أنماطه، القيود الضابطة لهذه القاعدة²، وحتىّ تتضح لنا دراسة النحو الوظيفي لهذه الظاهرة (العطف) سنحاول تتبّع ما جاء به المتوكّل من خلال صياغته لمقترح ديك بشيء من التفصيل.

¹ المرجع نفسه، ص ص 31 - 32

² أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، المغرب: دار الثقافة، ط1، 1986. ص 177.

1.3.4. قاعدة العطف:

إنّ طريقة اشتقاق التراكيب والجمل العطفية في إطار النحو الوظيفي إنّما تكون بتوسيع عنصر من عناصر بنية متوالية من العناصر من نفس النمط، ولاشتقاق هذا الضرب من التراكيب العطفية يقترح (ديك) 1980 القاعدة التالية:

$$a1a \text{ ع } 2a \dots \text{ ع } a \text{ ن } 2 \leftarrow$$

حيث يرمز (a) في هذه القاعدة إلى أيّ عنصر يأخذ قيمة مختلفة كأن تكون حملاً أو محمولاً، أو حدّاً، ويرمز ب (ع) إلى أداة العطف¹ نحو:

- سافر زيد وخالد.
- خرج عمرو فعليّ.
- أشرب حليباً أو لبناً.
- ابن قتيبة لغوي وناقد.
- رأيت أب وعمّ خالد.
- تغيّب اليوم والبارحة زيد.

ويتمّ تطبيق القاعدة في مستوى الأطر الحملية ذاتها "في اشتقاق البنيات المتعاطف فيها حدان"²،

أمّا عن أنماط العطف فقد حدّدها ديك في ثلاثة أقسام: عطف الحدود، وعطف داخل الحدود، وعطف المحمولات، كما خصّص لهذه الأنماط قيوداً ضابطة مع تقسيمها إلى قيود دلالية وقيود تركيبية وقيود تداولية ثمّ جعل لكلّ نوع من هذه القيود أحكاماً خاصّة بها؛ فأما الدلالية فتستوجب أن يكون الحدان المتعاطفان حاملين لنفس الوظيفة الدلالية، وأما القيود التركيبية فإنّها إضافة إلى تماثل الوظيفة الدلالية تستوجب إسناد الوظيفة التركيبية نفسها لحدود المتوالية العطفية كما يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان من حيث الوظيفة التداولية³.

وقد قام المتوكّل بإحداث نوع من المفارقات من خلال دراسته لهذه الظاهرة (العطف)، وذلك من خلال تعميمه لاقتراحات ديك بحيث تجاوز عطف الحدود إلى عطف الحمول والمحمولات مع إدراج قيود ضابطة لكلّ نمط من الأنماط وإخضاعها لما أسماه (مبدأ التناظر)، كما قدّم اقتراحات لإدماج الأدوات العاطفة.

2.3.4. أنماط العطف

عطف الحدود: يخضع هذا النمط من العطف كما أشرنا سابقاً إلى المبدأ العامّ الذي بنى عليه المتوكّل نظريته التأسيسية للعطف من المنظور الوظيفي، ألا وهو مبدأ التناظر بين المتعاطفات، وأخضعه بذلك لقيود يتمّ تفعيلها تحت هذا القيد العام، وقد قسم المتوكّل هذه القيود بالنسبة لعطف الحدود إلى ثلاثة أقسام:

- قيود دلالية: بحيث تستوجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة لنفس الوظيفة الدلالية.

¹ أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989، ص 260.

² المرجع السابق، ص 260.

³ أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، المغرب: دار الثقافة، ط1، 1986، ص 178-179.

- وقيود تركيبية تقتضي ضرورة تماثل الحدّين المتعاطفين في الوظيفة التركيبية فلا يسوّغ عطف مفعول على فال مثلاً.

- أمّا القيود التداولية فتستوجب أن يُعطف بين الحدود المسندة إليها الوظيفة التداولية نفسها وذلك تطبيقاً للقيود العام الذي تخضع له كلّ الأنماط العطفية.

إضافة إلى ذلك فقد أشار المتوكّل في قيد التناظر التداولي إلى شرط آخر وهو التناظر من حيث الإحالة، ويتّضح ذلك من خلال تقسيمه العبارات اللغوية من حيث إحالتها إلى قسمين: عبارات محيلة والتي تمّ تحقيقها في شكل أسماء أعلام وأسماء معرفة، بينما العبارات غير المحيلة تتحقّق في شكل أسماء منكرة.

عطف المحمولات: يتحدّد مفهوم المحمول في النحو الوظيفي على أنّه "ما دلّ على واقعة بأصنافها الأربع: عمل أو حدث أو وضع، أو حالة وينتمي تركيبياً إلى مقولة الفعل، الاسم أو الصّفة، أو الظرف أو بعارة أوضح؛ المحمول قد يكون فعلياً أو غير فعليّ. ويخضع هذا النمط من العطف دائماً للمبدأ العام - مبدأ قيد التناظر- لتعمل تحته مجموعة من القيود والضوابط الفرعية التي اختصّها المتوكّل بعطف المحمولات، والتي منها:

-يعطف بين محمولات دالة على نفس الواقعة كأن يعطف محمول عمل على محمول عمل مثل: ذهب ورجع أحمد، وهذا الشرط -كما يرى المتوكّل- يعدّ أهمّ الشّروط وهو تماثل صنف الوقائع، كما قد خصّ المتوكّل لعطف المحمولات قيوداً أخرى يضاف إلى القيد الأوّل، ومفاده أن تناظر المحمولات المعطوف بينها من حيث الحقل الدلالي وقد اصطلح عليه قيد وحدة الحقل الدلالي فقولنا مثلاً: زيد ذكيّ وحزين (حالة)، فالمحمولان ينتميان إلى واقعة واحدة (حالة)، لكنّهما متباينين من حيث الحقل الدلالي.

عطف المحمول والجمل: انطلاقاً من مبدأ التمييز بين الجمل من حيث كونها بسيطة ومركّبة يقسّم المتوكّل على هذا الاعتبار، العطف إلى نمطين آخرين؛ فالعطف بين الجمل البسيطة التي تتكوّن من حمل واحد يصطلح على تسميته (عطف حمول)، والعطف بين الجمل المركّبة التي تتعدّد فيها المحمول يصطلح عليه (عطف جمل).

وعلى غرار التّمتين السّابقيين فقد وضع المتوكّل لهذا النمط من العطف كذلك قيوداً وضوابط تضبطه وفق المنظور الوظيفي الذي يسعى إلى إرسائه: وهذه الضوابط والقيود يوضّحها المتوكّل بقوله: "أنّه طبقاً لمبدأ التناظر في عطف المحمول أن تكون المحمول المتعاطفة متناظرة، ويشترط أن يكون التناظر في العناصر، ويوضّح المتوكّل هذه الشّروط أكثر على النحو التالي:

يشترط في الحملين المتعاطفين استجابة محموليهما إلى ما يشترط في عطف المحمولات وقيود ضبطها داخل الحمل الواحد، كما يشترط بالإضافة إلى تناظر محمولات الحمل دلالياً أن تتناظر موضوعاتهما دلالياً وإحالياً، أو بعارة أخرى أن يعطف بين حملين متناظرين من حيث محتواهما القضوي كما اصطلح على ذلك المتوكّل أخذاً عن فلاسفة اللّغة العادية، ويشترط المتوكّل كذلك شرطاً آخر إضافة إلى قيد تناظر المحتوى القضوي ألا وهو تناظر مخصّصيهما وهو ما اصطلح عليه اسم مؤشّر القوّة الإنجازية، إذا لا يسوّغ العطف بين حملين ذي قوتين إنجازيتين مختلفتين نحو: ألّفت كتاباً (خبر) و اكتب شعراً (أمر).

عطف الجمل: عطف الجمل هو الذي اصطلح عليه المتوكّل في حال المعطوف والمعطوف عليه بين جملة مركّبة التي تكون من قبيل: (مبتدأ، حمل)، و(حمل، ذيل) نحو: خالد ألّف كتاباً وعمرو كتب مقالا، والطريقة التي صاغ بها المتوكّل عطف الجمل المركّبة إمّا

يمثلها القيد التالي: " يعطف بين حملين إذا تناظرا حملاهما من حيث محتوَاهما القضيوي وقوّتهما الإنجازية والوظيفتان التّداوليتان اللتان يحملانها أو يتضمّنانها".

3.3.4. الأدوات العاطفة من منظور النحو الوظيفي:

إنّ التصوّر الوظيفي وكيفية تناوله لحروف العطف لم يخرج عن المسار الذي سلكه علماءنا القدامى في تأصيلهم لهذا الباب، بحيث جعل المتوكّل (الواو) أصل الحروف وتبريره لذلك إمّا كان من منطلق غلبة هذا الحرف في البنيات العطفية ومحايدتها بالنسبة للأدوات العاطفة الأخرى، وبناء على ذلك كانت محاولته في استتباع ظاهرة العطف في اللّغة العربية برصد الأدوات المتوافرة على حسب ورودها في السياقات العطفية بحكم اختلاف معانيها، وقد حاول المتوكّل رصد شروط ظهور كلّ أداة من هذه الأدوات وذلك من خلال قيامه بدراسة السياقات التي تظهر فيها أدوات العطف مع إلقاء ملاحظات عامّة حولها والتي منها:

- يرى المتوكّل أنّ هذه الأدوات تقتضي المؤالفة بينها كون ظاهرة العطف تخضع لما اصطلاح عليه بمبدأ التناظر، وقيوده بمستوياته المعروفة (الدلالية والتّركيبية والتّداولية).
- حدّد المتوكّل استعمال أدوات العطف بعدّة عوامل منها: العطف بين عنصري عطف وصلّي وعطف فصلي، بحيث يعطف عطف وصل بالأدوات (الواو)، و(ف)، و(ثمّ)، و(حتّى) في حين يعطف عطف فصل بالأدوات: (أو)، و(بل)، و(لكن)، و(أم).

ومن خلال هذه الملاحظة الأخيرة تبّه المتوكّل إلى أنّ استعمال مصطلحي (الوصل والفصل) هما بمفهوميهما المنطقيين لا بالمعنيين البلاغيين كما في التراث البلاغي العربي. ومن الملاحظات الهامة التي نختم بها حديثنا عن الكيفية التي نظّر بها المتوكّل للأدوات العاطفة، هو ذلك المقترح الذي وضعه كميّاس للتّمييز بين عطف الوصل والفصل والذي اصطلاح عليه اسم قاعدة إدماج أداة العطف والتي جعلها تتمّ طبقاً للتخصّصات التي تتضمّننها قاعدة العطف العامّة.

5. النتائج المستخلصة من هذا البحث:

1.5. حوصلة النتائج من موضوع العطف عند الجرجاني: من خلال عرض موضوع العطف عند علماء البلاغة وتحديدًا عند

الجرجاني، تمكّن البحث من استخلاص مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- انطلاق البلاغيين في دراستهم للّغة من موضوع الجملة وعنايتهم بالمعنى السياقي، جعلهم يتناولون موضوع العطف ضمن باب عامّ اصطلاحوا عليه بباب الوصل والفصل، ومن هذا المنطلق تناول الجرجاني ظاهرة العطف ضمن تلك النظرة العامّة ولم يخصّها بدراسة مستقلة.
- ينطلق الجرجاني من عطف المفرد على المفرد كأصل ثابت يبني على عطف الجملة على الجملة وبخاصّة الجملة التي لها محلّ من الإعراب.
- توسيع الجرجاني دائرة المبادئ الضابطة لموضوع العطف وفقا للسياقات المختلفة.
- ضبط الجرجاني موضوع العطف وفق مبادئ وأسس مختلفة منهجها على النحو التالي:

المبادئ والأسس النحوية: وتتضمّن:

✓ عطف المفرد على المفرد وهو الأصل (فائدته إشراك الثاني في إعراب الأوّل لأنّ به ينتقل الحكم).

✓ عطف جملة على جملة (إذا كان لها موضع من الإعراب فإنها تأخذ حكم المفرد وذلك أنّ العطف عند الجرجاني -كما قلنا- ينطلق من كون عطف المفرد أصل ثابت يبني عليه غيره).

المبادئ المعنوية:

- معنى الجمع: اقترح الجرجاني هذا المبدأ ليزرّ العطف بين جملتين لا محلّ للمعطوف عليها من الإعراب، وهنا تدخل المعاني التداولية (من خلال مراعاة حال السّامع باعتباره أحد عناصر السّياق).

- التّظير والشّبيه والنّقيض: هذا المبدأ منبثق أو متّصل بالمبدأ الأوّل (معنى الجمع)، وضابط العطف حسب هذا المبدأ في كون الخبرين شبيهين أو نقيضين أو نظيرين

- التّضامّ التّفسي والتّضامّ العقلي: هذا المبدأ يختلف عن المبادئ المعنوية السابقة، في كونه يتّجه في تبرير العطف وجهة تداولية بحتة (أمّا التّضامّ التّفسي فهو الذي يؤسّس له الجرجاني بالتّظر إلى الخطاب من زاوية التلقّي، أو بعبارة أخرى من خلال علاقة المتلقّي بالخطاب-الجملة-وهذا المبدأ يتميّز بالنّسبية (أي بصفة الخصوصية)، لأنّ اقتران الأشخاص في الذّهن يختلف من متلقّي إلى آخر

أمّا مبدأ التّضامّ العقلي فهو على النّقيض من سابقه، لأنّ هذا المبدأ يتّصف بالعمومية لكونه مرتبطاً بالوقائع والمعاني كما يقرّر ذلك الجرجاني.

من خلال تحديد هذه المبادئ السابقة التي جعلها الجرجاني كضوابط ومبررات لظاهرة العطف من الوجهة البلاغية، يمكن أن نستخلص خلاصة أعمّ من التي تقدّمت وتتمثّل في أنّ العطف يحكمه مبرّر دلاليّ (وهي تلك المبادئ النّحوية المعروفة)، وبالمقابل من ذلك هناك مبرّر تداولي (وهي التي اصطلاح عليها الجرجاني بالتّضامّ التّفسي والتّضامّ العقلي).

وبناء على كلّ ما تقدّم نستخلص أنّ العطف بحسب ما يؤصّل له الجرجاني (العطف في المفرد وبين الجمل)، لا يحكمه فقط مبدأ نحوي، وإمّا يتعدّى الأمر إلى مبادئ أخرى تداولية متنوّعة من نحو: معنى الجمع، الشّبيه والتّظير والنّقيض، التّضامّ التّفسي، والتّضامّ العقلي.

هذه أهمّ المبادئ والأسس التي ضبط بها الجرجاني موضوع العطف من النّاحية البلاغية، إلّا أنّ هناك جملاً ومقامات تختلف عن تلك التي تمّ عرضها سابقاً، ممّا جعل الجرجاني يخصّها بمبادئ أخرى أبرزها ما اصطلاح عليه بمبدأ قياس العطف على الشّروط والجزاء، والمقصود من هذا المبدأ وفق ما يراه الجرجاني: هو انتقال العطف من الرّبط بين الجملتين المتجاورتين إلى عطف جملتين مفصولتين عن بعضهما بكلام آخر.

ولتوضيح هذا المبدأ اعتمد الجرجاني في ذلك على طريقتين:

أ- **طريقة الشّرح والتّحليل:** في هذه الطّريقة يعمد الجرجاني إلى إيراد المثال ثمّ يشرع في تحليله بالشّرح والتّفصيل محاولاً بذلك تبرير ذلك النوع من العطف الذي وصفه بأنّه فنّ من القول خاصّ دقيق.

ليحدّد بعد ذلك الغاية من هذا العرض والبسط وهو التّدليل على تماسك النّصّ كلّه باعتبار أنّ المعطوف عليه لا يكون بالضرورة مجاوراً للمعطوف، وإمّا قد يكون بعيداً عنه في السّياق وهذا ما قصده الجرجاني بقوله: "إنّ أمر العطف إذن موضوع على أنّك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضها على بعض، ثمّ تعطف مجموع هذي على مجموع تلك.

ب- طريقة قياس العطف على الشَّرط والجزاء: ومقصود الجرجاني من هذا المبدأ هو أن يُجعل ما يُصنع في الشَّرط والجزاء من هذا المعنى أصلاً يُعتبر به، معتمداً في تبريره على نظام القرائن وكيفية انتقال المعنى وتغيّره بتغيّرها، وبالجملة فإنّ الجرجاني قد قاس هذا النوع من العطف على الشَّرط والجزاء ليُظهر الطَّبِيعَة المَرَكَّبَة لهذا النوع من السِّيَاقَات المَقَامِيَة الخَاصَّة وهو عطف المَجْمُوع على المَجْمُوع، مظهرها بذلك مدى احتياج وضرورة تلازم هذا إلى ذلك، وذلك بغية استقامة المعنى وتماسك الجمل أو الخطاب ككلّ لأنّ تحقيق هذا كلّهُ متوقّف على مراعاة التَّركيب.

2.5. حوصلة النتائج من موضوع العطف عند أحمد المتوكّل:

من خلال ما تمّ عرضه حول دراسة ظاهرة العطف عند أحمد المتوكّل باعتباره أبرز من مثّل الاتجاه الوظيفي وحاول تطبيقه على اللّغة العربية من خلال تلك المقاربات اللّسانية التي جاء بها، يمكن القول أنّ البحث قد خلّص إلى مجموعة من النتائج من تلك الدِّراسات المَقَدِّمَة وهي على النحو التّالي:

- دراسة العطف من المنظور الوظيفي الذي قدّمه المتوكّل كان منطلقه المبادئ والأسس التّنظيرية التي أرساها أصحاب نظرية النّحو الوظيفي حول الموضوع ذاته (العطف)، وعلى رأسهم -سيمون ديك-
- إنّ طريقة تناول المتوكّل لظاهرة العطف من حيث كيفية التّنظير والتّطبيق هي طريقة أقرب إلى المناهج والتّحليلات الرّياضية، وربّما هذا ما نجده مجسّداً في إخضاعه هذه الظّاهرة اللّغوية إلى ثلاث مراحل محورية أساسية، وهي: (قاعدة العطف، وأنماطه، والقيود الضّابطة لهذه القاعدة).
- الهدف الأسمى الذي سعى المتوكّل إلى إرسائه وتحقيقه من هذه المقاربة هو جعل دراسة الظّواهر اللّغوية تكون أكثر دقّة في العربية، ومن هذا المنظور تناول موضوع العطف.
- أسّس المتوكّل لموضوع العطف من منظور النّحو الوظيفي بمبدأ عامّ اصطلاح عليه بمبدأ التناظر بين المتعاطفات، والتي تخضع له الأنماط العطفية الثّلاث: (عطف الحدود، وعطف المحمولات، وعطف الحمول والجمل).
- إعطاء نظرية النّحو الوظيفي الأولوية للمكوّنين الدّلالي والتّداولي وتقديمهما على المكوّنين الصّرفي التّركيبي والصّوتي.
- التّمط الذي سار عليه المتوكّل في نظريته لأدوات العطف من المنظور الوظيفي لم يخرج بها عن التّمط التّراثي اللّغوي العربي في تأصيله لهذه الحروف.
- من المفارقات الهامّة التي ينبغي الإشارة إليها أنّ إخضاع المتوكّل حروف العطف للمبدأ العامّ الذي أقام عليه دراسة هذه الظّاهرة اللّغوية (مبدأ التناظر)، جعله يُغفل جانباً وظيفياً مهمّاً في تلك الدّلالات والمعاني السّياقية التي تخرج إليها حروف العطف، وما لذلك من تأثير على المعنى عموماً، ولعلّ هذا الجانب المغفل في النّحو الوظيفي هو ما ركّز عليه البلاغيون في تراثنا العربي وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، من خلال تلك المبادئ الاستثنائية التي أصّل لها في معرض حديثه عن عطف الجمل في إطار باب الفصل والوصل، والتي تقتضيها تلك المقامات التي عبّر عنها بأنّها فنّ من القول الخاصّ الدّقيق.

- من المفارقات التي يمكن إضافتها إلى ما سبق، والتي ندلّل بها على أصالة وعمق التّفكير اللّغوي العربي القديم في تناوله للظّواهر اللّغوية وتأصيله لها، ذلك الفرق الحاصل بين استعمال مصطلحي الفصل والوصل بين الدّرس البلاغي ومنظور

النحو الوظيفي، إذ نجد هذا المصطلح متناولا لدى علماء البلاغة بمعناه وبمفهومه العميق الواسع ألا وهو أنّ التّأصيل في دراسة موضوعات اللّغة إنّما منطلقه الأساس هو دراسة المعنى وكيفية نشوءه بين الجمل في المقامات المختلفة، بينما إذا جئنا إلى تحديد مفهوم هذا المصطلح لدى أصحاب نظرية النحو الوظيفي وتحديدًا عند المتوكّل بعدّه أبرز من تبوّى هذه الأفكار اللّسانية الحديثة، فنجدّه يتناول هذا المصطلح (الفصل والوصل) بمفهومه الاصطلاحي الظاهر، وذلك تماشياً مع تلك المبادئ والمنطلقات التي نظّر من خلالها لموضوع العطف في إطار تلك النّظرية التي سعى إلى إرسائها في اللّغة العربية.

- من المفارقات الدّقيقة التي ينبغي الإشارة إليها كذلك والتي تمّ بناؤها على ما سبق، تلك الخصوصية التي يميّز بها الدّرس التّراثي العربي، ألا وهي اتّصافه بالشمولية ودقّة الفكر الذي أصّل به لمختلف العلوم، وهذا ما جعله درسا أصيلا لم يفقد قيمته العلمية رغم تطاول الأزمنة عليه، وهذه الميزة التي ينفرد بها، شكّلت إحدى الصّعوبات التّطبيقية التي واجهها الباحثون في تطعيم الدّرس العربي بتلك النّظريات اللّسانية الحديثة، وأبرز ما يوضّح ذلك تلك الإسقاطات التي قام بها أحمد المتوكّل على اللّغة العربية.

6. خاتمة

لقد خلّص البحث من خلال إجراء هذه المقاربة بين الدّرس البلاغي العربي القديم، وبين الدّرس اللّساني الوظيفي الحديث (نظرية النحو الوظيفي)، وتخصيصه في موضوع العطف حيث تمّ التوصل إلى أنّه وعلى الرّغم من هذه المفارقات المستخلصة بين الدّرسين، إلاّ أنّه يمكن إيجاد نوع من التقارب وذلك من خلال استفادة كلا النّظريتين من المعطيات والنتائج التي تصل إليها الأخرى ومن تلك المقاربات التي تمّ توصل إليها من خلال هذا البحث:

عناية الدّرس البلاغي بالجانب الاستعمالي السياقي للّغة وعلاقة ذلك بالمقام يعدّ من أهمّ ملامح الاتجاه الوظيفي ومن أهمّ المبادئ التي بُني عليها، وقد تلمّسنا ذلك من خلال نظرة عبد القاهر الجرجاني وتأصيله لموضوع العطف الذي جسّده في باب الفصل والوصل، والتي برز من خلالها تلك النّظرة الشمولية التي اتّسم بها درسنا اللّغوي العربي القديم في تعييده للقضايا البلاغية خاصّة.

لم يخرج المتوكّل في تلك الإسقاطات الوظيفية التي طبّقها على اللّغة العربية، وتحديدًا في موضوع العطف، عمّا أصّل له علماء البلاغة في الموضوع ذاته، وإنّما حاول أن تكون دراسته أكثر دقّة وتنظيماً من خلال تلك المفاهيم الإجرائية المتعلّقة بالعطف وبأدواته المختلفة، وهو الأمر الذي جعله يغفل الكثير من القضايا اللّغوية التي تعالجها هذه الظاهرة (العطف)، ولكن يمكن التعليل لذلك بسبب طبيعة الدّرس اللّساني الوظيفي الحديث ممثلاً في نظرية النحو الوظيفي، وأدواتها الإجرائية المستعملة في الإسقاط والتحليل.

6. قائمة المراجع

1. ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأندلسي، المقرّب، سلسلة إحياء التراث الإسلامي بغداد
2. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن بن عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، 2009.
3. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 184.
4. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مادة نسق، دار صادر، بيروت
5. أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989.
6. أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفية، المغرب: دار الثقافة، ط1، 1986.
7. رضّي الدّين محمد بن الحسن الأسترباذي، شرح الكافية لابن الحاجب، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ط 2 1996.
8. الرّمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط 1، 1998،
9. الرّمثاني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، الحدود في النّحو، المؤسّسة العامّة للصحافة والطّباعة، 1969.
10. عبد الرّحمن حسن حنّبكّه الميّداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم بيروت، ط 1، 1996. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001
11. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2001.
12. محمد خطّابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطّاب المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء المغرب، ط 2، 2006.
13. مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، الشّركة المصرية العالمية للنّشر، القاهرة، ط1، 1999